تحرك عاجل

مصور صحفي مقدسي معرضٌ للترحيل

لا يزال المصور الصحفي الفلسطيني مصطفى الخاروف قيد الاعتقال التعسفي، منذ 22 يناير/كانون الثاني 2019 بسجن جفعون في الرملة، بوسط إسرائيل؛ إذ جاء اعتقاله بعد رفض وزارة الداخلية الإسرائيلية لطلبه بلم الشمل مع زوجته وطفلته، وأمرِها بترحيله على الفور إلى الأردن؛ وكان مصطفى الخاروف يقيم بالقدس الشرقية دون أن يتمتع بوضع قانوني منذ 1999؛ وقد يواجه الترحيل القسري في أي لحظة. ويعمل مصطفى الخاروف مصورًا صحفيًا بوكالة الأناضول، حيث كان يقوم بتغطية انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات الإسرائيلية في القدس الشرقية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

Aryeh Makhlouf Deri

Minister of Interior Affairs

2 Kaplan Street

PO Box 6158

Kiryat Ben-Gurion

Jerusalem, 91061, Israel

Fax: + 972 2 670 1628

Email: sar@moin.gov.il

معالي الوزير أرييه درعي،

تحية طيبة وبعد ...

أمرت وزارة الداخلية الإسرائيلية في 22 يناير/كانون الثاني 2019 بطرد المصور الصحفي الفلسطيني مصطفى الخاروف إلى الأردن، بعد رفض طلبه بلم شمله مع أسرته. وُلد مصطفى الخاروف، البالغ من العمر 32 عامًا، في الجزائر لأب فلسطيني، وكان يُقيم بالقدس الشرقية منذ أن كان عمره 12 عامًا. وهو الآن متزوج من تمام الخاروف، إحدى سكان القدس الشرقية. وظل مصطفى مُحتجزًا بسجن جفعون، الواقع بالرملة في وسط إسرائيل لما يزيد عن 70 يومًا، وقد يتعرض للترحيل القسري.

ويعمل مصطفى الخاروف مصورًا صحفيًا لدى وكالة الأناضول، ويُعد التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات الإسرائيلية. وبهذا، تساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق من أن يكون الاعتقال التعسفي لمصطفى الخاروف والقرار بترحيله القسري يرميان إلى إيقافه عن مباشرة عمله الصحفي. وفي جميع الأحوال، سيُشكل ترحيله من القدس الشرقية انتهاكًا لـ"اتفاقية جنيف الرابعة"، التي تُمثل فيها إسرائيل دولة طرف منذ 1951. كما تساورنا بواعث القلق البالغ بأنه في حال ترحيله إلى الأردن، حيثما لا يتمتع بوضع قانوني، فإنه سيظل بلا جنسية وسيُفرَق بينه وبين أسرته. فيحمل مصطفى وثيقة سفر أردنية مؤقتة لا تسمح له بصفته فلسطيني مقدسي بالحصول على الجنسية الأردنية أو أيٍ من حقوق الإقامة، ولكن تسمح له بالبقاء فقط في الأردن لفترة قصيرة.

لذا، نحثكم على إطلاق سراح مصطفى الخاروف على الفور من سجن جفعون؛ وكذلك على العمل، بموجب "اتفاقية جنيف الرابعة"، على السماح له بالبقاء آمنًا في منزله، بمنحه صفة الإقامة الدائمة في القدس الشرقية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

مصطفى الخاروف مصور صحفي فلسطيني يبلغ من العمر 32 عامًا، ووُلد لأم جزائرية وأب فلسطيني مقدسي. ويُقيم في القدس الشرقية المحتلة مع زوجته تمام الخاروف، وابنته آسيا التي تبلغ من العمر 18 شهرًا. فقد انتقل إلى القدس الشرقية مع أسرته من الجزائر حينما كان عمره 12 عاماً.

ولدى عودتهم إلى القدس الشرقية، قدمت الأسرة للسلطات الإسرائيلية طلبًا بلم الشمل، الذي يمنحهم الوضع القانوني للإقامة بالمدينة. بيد أنهم خضعوا لشرط "مركز الحياة" الذي طبقته السلطات الإسرائيلية بصورة تمييزية ضد الفلسطينيين المقدسيين منذ 1988؛ ويقتضي الشرط إثبات أنهم يتخذون "مركزًا للحياة" داخل المدينة لتأمين وضعهم القانوني. واضطرت أسرة الخاروف إلى الانتظار لستة أعوام لاستيفاء هذا الشرط. وفي الوقت الذي استوفوا فيه هذا الشرط، كان مصطفى الخاروف قد بلغ من العمر 18 عامًا، ولم تتمكن أسرته من أن تقدم طلبًا بتسجيل الأطفال أو بلم شمل الأسرة، مما جعله بلا جنسية.

ومنذ ذلك الحين، خاض مصطفى الخاروف معركة قانونية استمرت طويلاً مع وزارة الداخلية الإسرائيلية، حيث حاول إثبات وضعه القانوني في القدس الشرقية دون أن يُثمر ذلك عن نتيجة إيجابية. ويحمل مصطفى وثيقة سفر أردنية مؤقتة، تُصدرها الأردن للفلسطينيين عديمي الجنسية الذين يقيمون بالقدس الشرقية، ويحمل كذلك تأشيرة عمل من فئة B\1، سارية المفعول من 27 أكتوبر/تشرين الأول 2014 وحتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2015، والتي مُنحت له لاعتبارات إنسانية. وأُبلغ مصطفى الخاروف في ديسمبر/كانون الأول 2015 بأن لجنة وزارة الداخلية التي تمنح التأشيرات لأسباب إنسانية، تدرس رفض طلبه لتمديد التأشيرة، مستندةً إلى معلومات وردت إليها من وكالة الأمن الإسرائيلية.

و في يونيو/حزيران 2016، تلقى مصطفى الخاروف ردًا من وزارة الداخلية ترفض فيه تجديد تأشيرة B\1 للعمل لـ"دواعي أمنية". ويرى آدي لوستيغمان، محامي مصطفى من منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "هموكيد"، أن رفض الوزارة جاء متعلقًا بعمل موكله كمصور صحفي يوثق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية؛ فتقدم بطعنٍ على القرار لمحكمة الاستئناف في مايو/أيار 2017. وبعد مفاوضات، سمحت له وزارة الداخلية بأن يقدم طلبًا بلم شمل الأسرة، وأن يلزم منزله بالقدس الشرقية إلى حين البت في الأمر؛ بيد أن الوزارة رفضت طلبه في 23 ديسمبر/كانون الأول 2018. ووفقًا لما ذكره محاميه، فإن القرار جاء مستندًا لادعاء غير مدعوم بالأدلة بأن مصطفى ناشط بحركة

حماس، وهي حركة سياسية فلسطينية لها جناح مسلح تحظره إسرائيل، وبأنه انخرط في أنشطة غير قانونية.

وفي 21 يناير/كانون الثاني 2019، استأنف محامي مصطفى الخاروف قرار رفض طلب لم شمل الأسرة، ولكن بعد مرور بضع ساعات، في حوالي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل من يوم 22 يناير/كانون الثاني 2019، داهم منزله أفراد الشرطة ومفتشو الهجرة، بناءً على أمر من وزارة الداخلية، واعتقلوه. ومنذ ذلك الحين، ظل مُحتجزًا بسجن جفعون في النقب جنوب إسرائيل. ورفضت المحكمة اللوائية الإسرائيلية طعن مصطفى الخاروف بشأن طلبه. وأصدرت المحكمة أمرًا مؤقتًا بعدم ترحيله كي يتمكن من عرض قضيته أمام المحكمة العليا الإسرائيلية؛ وأمامه من الوقت حتى 5 مايو/أيار 2019 لعرض قضيته، وإلا سيكون أمام خطر وشيك بترحيله القسري إلى الأردن.

بعد حرب 1967، ضمت إسرائيل القدس الشرقية بصورة غير قانونية؛ وفي أعقاب ذلك، أجرت تعدادًا سكانيًا ومنحت الإقامة الدائمة للفلسطينيين الذين يعيشون بالمناطق المحتلة في حال وجودهم وقت إجراء التعداد. ووفقًا لما أفادت به وزارة الداخلية الإسرائيلية، فقد ألغت إسرائيل، منذ ذلك الحين، إقامة ما لا يقل عن 14,600 فلسطينيًا من القدس الشرقية.

وبمقتضى القانون الدولي، فإن القدس الشرقية تُعد جزءً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ثم، فإن سكانها من الفلسطينيين يتمتعون بالحماية بموجب "اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب" في 1949. وبهذا، فإنه يُحظر على السلطات الإسرائيلية نقل سكان القدس الشرقية قسريًا أو ترحيلهم. وبالاستناد إلى ذلك، فإن قرار إسرائيل بترحيل مصطفى الخاروف يُشكل انتهاكًا واضحًا للمادة 49 من "اتفاقية جنيف الرابعة"، التي تحظر ترحيل الأشخاص الذين يحظون بالحماية، من أرضٍ محتَلة. كما يشكل "ترحيل أو نقل [دولة الاحتلال] كل سكان الأرض المحتَلة أو أجزاء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها" جريمة حرب، وفقًا لـ"نظام روما الأساسي" للـ"محكمة الجنائية الدولية".

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العبرية أو الإنكليزية أو العربية
يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 17 مايو/أيار 2019
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: مصطفى الخاروف (صيغ المذكر)